

الصين تكافح لإقناع سكانها بزيادة الاستهلاك

كثفت الصين محاولاتها لمواجهة تداعيات ركود التجارة العالمية بتشجيع الصينيين على زيادة الاستهلاك، وهي مهمة تبدو شاقة بسبب رسوخ ثقافة الادخار، التي تتزايد في أوقات الأزمات وفي ظل عدم وجود نظام فعال للضمان الاجتماعي.

وأضاف أن الصين ترغب في تعزيز العلاقات التجارية مع دول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، في ظل الأوضاع الجديدة، مؤكداً أن بكين تأمل في العمل سوياً مع واشنطن لتعزيز التجارة الثنائية.

وانخرط البلدان في حرب تجارة استمرت على مدى عامين مع فرض كل منهما رسوماً تجارية على سلع الأخرى، قبل أن يدعو المفاوضون إلى هدنة مع إبرام اتفاق تجارة مؤقت في يناير الماضي.

ويرى خبراء الاقتصاد في الصين ووسائل الإعلام الرسمية أن مستقبل النمو الاقتصادي للبلاد يتوقف على إعادة توجيه الاقتصاد نحو الاستهلاك المحلي وتنمية المناطق الداخلية.

ويطيل المسؤولون الحكوميون والصحف الرسمية الحديث عن ضرورة زيادة الاستهلاك، لكنهم يستخدمون لغة دبلوماسية لا تسمى الأشياء بمسمياتها بسبب حساسية موضوع تشجيع الاستهلاك في الثقافة الصينية، التي تعلق من شأن التوفير وعدم الانغماس في المذات.



رن هونغ بين

بكين تشجع بيع سلع التصدير في الأسواق المحلية

وكانت خطط الحكومة لزيادة الطلب المحلي تركز على تنمية المناطق الداخلية الأشد فقراً، مدعومة ببرامج الحزب الشيوعي لتنمية المناطق الريفية وتحسينها.

كما تركزت على توجيه الشركات الصناعية لتقلل من اعتمادها على التصدير، ولكن الكثير من الخبراء يؤكدون صعوبة نجاح هذه الجهود في الأوضاع الاقتصادية الحالية.

وتحتاج الصين بشدة عودة أسواق العالم إلى وضعها السابق لتصرف صادراتها، لكن ذلك يبدو مستبعداً في المنظر القريب على الأقل.

وقالت المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا الخميس إن العواقب الاقتصادية الناجمة عن الوباء ستكون "الأسوأ منذ الكساد الكبير" عام 1929.

وتوقعت أن يسجل أكثر من 170 دولة من أصل 189 دولة عضواً في الصندوق انكماشاً في دخل الفرد هذا العام وأن يكون النمو العالمي سلبياً.

منتجبات بلا أسواق

بكين - قال مساعد وزير التجارة الصيني رن هونغ بين، الجمعة، إن بكين سوف تشجع بيع سلع التصدير في الأسواق المحلية في وقت تواجه فيه التجارة الخارجية تحديات غير مسبوقة بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد.

وفي ظل انتشار الوباء في كافة شركاء الصين التجاريين تقريباً، فإن ثاني أكبر اقتصاد في العالم يتجه لدخول نفق طويل بسبب انهيار الطلب على منتجات المصانع الصينية.

وتشير تقديرات النمو خلال العام الحالي إلى تراجع تسجيل أبطأ وتيرة نمو منذ انتهاء الثورة الثقافية في عام 1976. ويواجه قطاع التصدير خسارة الملايين من الوظائف وإغلاق مصانع.

ويرى محللون أن تشجيع الصينيين على زيادة الاستهلاك يبدو مهمة شاقة بسبب رسوخ الميل إلى الادخار، الذي يعد من الفضائل الأساسية في الثقافة الصينية.

وكانت بكين قد حاولت مراراً تشجيع الاستهلاك المحلي خلال السنوات الماضية لمواجهة تباطؤ النمو الاقتصادي ومن أجل زيادة الدخل وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، لكنها لم تحقق نتائج تذكر خاصة مع كبار السن.

وإذا كانت المهمة صعبة في الظروف العادية فإن الميل إلى الادخار يتزايد عادة في أوقات الأزمات الكبرى، مثل أزمة انتشار الفيروس حالياً وعموض مستقل المداخيل، خاصة في ظل عدم وجود نظام فعال للضمان الاجتماعي.

وقال مساعد وزير التجارة الصيني، الجمعة، إنه "بسبب الانتشار السريع للوباء في العالم، انخفض الطلب الخارجي على سلع التصدير الصينية والتصدير الأكبر الذي يواجهه شركات التجارة الأجنبية هو تراجع الطلبات".

وأضاف أن معظم الشركات الأجنبية في شتى القطاعات قامت إما بإلغاء طلبياتها وإما بتأجيلها في وقت أصبح فيه "إبرام صفقات جديدة في غاية الصعوبة".

بمستقبل السيطرة على فيروس كورونا بعرق إمكانية تنمية التجارة الخارجية".



حسابات جديدة لمواجهة كورونا

خطوة مع صندوق النقد الدولي، بعد مرحلة أولى بدأت مطلع 2018، والتي جاءت بحسب مراقبين في موعدها لامتناهات صدمة "كورونا".

وأشار الجواهري إلى أنه وبعد بدء تنفيذ المرحلة الثانية من تحرير العملة المحلية، انخفضت قيمة الدرهم فعلياً بنسبة 0.8 في المئة مقابل اليورو، لكنها ارتفعت بمقدار 0.81 في المئة مقابل الدولار.

وأضاف بالنسبة لتقلب صرف الدرهم، فسيظل محدوداً داخل نطاق التقلب بالنسبة إلى سعر الصرف المركزي، المحدد من طرفنا، على أساس سلة من العملات مكونة من اليورو (60 في المئة) والدولار الأميركي (40 في المئة).

وتابع "وعليه، فإن توسيع نطاق التقلب من 2.5 في المئة في المرحلة الأولى إلى 5 في المئة في المرحلة الثانية، لن يسهم فقط في تطوير سوق الصرف المغربي، بل سيعزز أيضاً مرونة الاقتصاد".

وأكد أن "الاقتصاد المغربي سيصبح أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية، المرتبطة بالأزمة الحالية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا".

وبدا المغرب في يناير 2018 تعويماً جزئياً للدرهم، حيث وسع نطاق تداوله مقابل العملات الصعبة إلى 2.5 في المئة من السعر المرجعي بدلاً من 0.3 في المئة سابقاً.

من 2.25 في المئة، بسبب تبعات كورونا والأوضاع المناخية".

وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط انكماش نمو الاقتصاد المحلي في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 1.8 في المئة على أساس سنوي، مقابل نمو 1.1 في المئة خلال الربع الأول.

وقال البنك المركزي المغربي، الأربعاء، إنه حصل على قرض بقيمة ثلاثة مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد.

وقال الجواهري "إن لجنة اليقظة التي تتكون من ممثلين لجميع الأطراف المعنية، ستحدد الإجراءات والأولويات وأساليب التنفيذ".

وأعلنت الحكومة المغربية في 11 مارس الماضي، إنشاء "لجنة اليقظة الاقتصادية" لمواجهة انعكاسات وباء فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد، وتحديد الإجراءات الواجبة.

وتابع الجواهري "من الواضح أن الأولوية هي أولاً وقبل كل شيء للصحة، والتكفل بالأسر الأكثر ضعفاً، التي تتأثر بتدابير توقف بعض الأنشطة، والقيود المفروضة على التنقل... هناك أيضاً قطاعات الاقتصاد الأكثر هشاشة، كالشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة.. علينا أن نجعلها قائمة".

وانطلقت في المغرب، الشهر الماضي، المرحلة الثانية من تحرير الدرهم، ضمن

السريعة، فقد تجنبت بلادنا الوضع الأسوأ".

وكان من أبرز خطوات مواجهة الوباء توجيه العاهل المغربي الملك محمد السادس بإنشاء صندوق مالي بمبلغ مليار دولار لغرض "التكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية".

وسرعان ما تدفقت التبرعات على الصندوق من المسؤولين والشركات والأفراد لتصل إلى 3 مليارات دولار.

وسيدعم الصندوق "الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من التدابير التي ستقترحها الحكومة، وخاصة مواكبة القطاعات الأكثر تضرراً، بفعل انتشار فيروس كورونا كالسياحة، والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة".

وقال البنك المركزي المغربي توقعاته للنمو الاقتصادي بسبب تداعيات الوباء ليضعها عند 2.3 في المئة في العام الحالي مقارنة مع 3 في المئة في 2019.

وقال البنك "إن توقعات نسبية نمو الاقتصاد المحلي، تبقى محاطة بقدر كبير من الشكوك، وقابلة للتخفيض، إذا لم يتم احتواء تفشي الفيروس على المستوى الدولي في أقرب الأجل".

وقرر المركزي المغربي "تخفيض سعر الفائدة الرئيسي إلى 2 في المئة

تعهد البنك المركزي المغربي باستخدام كافة الإجراءات المالية لمواجهة مختلف سيناريوهات تفشي فيروس كورونا وتداعياتها على الاقتصاد المغربي. وتعهد بالعمل على تعزيز الاحتياطات المالية.

الرباط - أعلن البنك المركزي المغربي أنه بدأ التدخل واستخدام أدواته المالية لتخفيف تداعيات تفشي فيروس كورونا على قطاعات كالتجارة الخارجية والسياحة، ومواجهة الاحتمالات المختلفة لمدة بقاء الفيروس مسيطراً على مفاصل الاقتصاد.

وقال محافظ المركزي، عبد اللطيف الجواهري إن "التطورات المرتبطة بالوباء تتسارع بكيفية مقلقة... ونحن بصدد تحديد السيناريوهات والإجراءات التي يمكن أن تخفف من تأثيره، بما في ذلك تعزيز احتياطي النقد الأجنبي".

وطمأن الجواهري السوق المحلية بشأن المستوى الحالي للاحتياطات العملة الصعبة، البالغة 24 مليار يورو، قائلًا إنها كافية وتغطي أكثر من 5 شهور من واردات السلع والخدمات.

لكنه اعتبر أن التطورات المرتبطة بفيروس كوفيد 19 تتوالى بسرعة كبيرة وأنها "تخلق حالة كبيرة من عدم اليقين، ومن الصعب التنبؤ بكيفية تطور الوضع في الأسابيع والشهور المقبلة".



عبد اللطيف الجواهري
استجابة الحكومة
السريعة جنت المغرب
الوضع الأسوأ

وتسارع الحكومة المغربية والبنك المركزي المغربي، لإتخاذ عدة تدابير وإجراءات احترازية، بهدف احتواء التداعيات السلبية للجائحة، ومواجهة "الكساد".

وكان المغرب قد أعلن في 19 مارس الماضي، حالة طوارئ صحية وتقييد حركة التنقل في البلاد، حتى 20 أبريل الجاري ضمن إجراءات متخذة لمنع انتشار الفيروس، سبقها قرار بتعليق جميع الرحلات الجوية.

ويرى محافظ المركزي المغربي، أن ما يبعث على الرضا، هو التدفق العفوي للضمان من جميع المغاربة والشركات والمؤسسات العمومية والخاصة "وبمساعدة استجابة الحكومة

تولوز (فرنسا) - أعلنت شركة إيرباص الأوروبية لصناعة الطائرات عن تأجيل خطط إنشاء خط تجميع جديد لطائراتها أي 321 في مدينة تولوز الفرنسية بسبب الأزمة الخائفة التي يواجهها قطاع الطيران نتيجة إجراءات مكافحة فيروس كورونا.

وكانت إيرباص قد كشفت خطط التوسع تلك في يناير حين كانت مشكلتها تتمثل في كيفية تلبية الطلب القياسي على الطائرات، حيث واجهت صعوبات في استيعاب الساعات الإضافية والتعقيد الذي ينطوي عليه تصنيع أكثر طائرات إيرباص ذات الممر الواحد طموحاً.

وقالت مصادر بالقطاع إنه رغم أن خطة تحويل مصنع إنتاج الطائرة العملاقة أي

إيرباص تقلص خطط إنتاج الطائرات



جيوم فوري
إيرباص ستجمد
الاستثمارات الجديدة
للحفاظ على السيولة

على الطائرات الكبيرة ذات الممرين. وكانت إيرباص قد نجحت خلال الشهر الماضي في تسليم 30 طائرة من طراز أي 320 والتي تستخدم في الرحلات القصيرة وبخاصة داخل أوروبا وآسيا والولايات المتحدة.

ويقول محللون إن إيرباص تتطلع إلى تحسين موقفها في سوق الطائرات ذات الجسم الضيق في مواجهة منافستها الأميركية بوينغ، التي تعاني من استمرار توقف تشغيل طائراتها في هذه الفئة 737 ماكس منذ أكثر من عام، بعد سقوط طائرتين من ذلك الطراز.

وكانت إيرباص قد أعلنت الأربعاء تقليص الطاقة الإنتاجية لمصانعها بمقدار الثلث، مع اضطراب شركات

في تولوز متوقفة، معلقة... حين نرى المعدلات ترتفع مجدداً" سعدي الانخراط في الخطط.

وكان الرئيس التنفيذي للشركة جيوم فوري قال للصحافيين هذا الأسبوع إن إيرباص "ستجمد" الاستثمارات الجديدة للحفاظ على السيولة.

لكنه أعرب عن أمله بأن يساعد الطلب على جيل طائرات أي 320 الذي يزيد على 6000 طائرة في "امتصاص الصدمة" لحماية الشركة من تداعيات تراجع الطلب على الطائرات بسبب كورونا.

وقال "ما يهمنا هو طبيعة وسرعة التعافي المنتظر وبخاصة في قطاع الطائرات ذات الممر الواحد في عام 2021 وما بعده، وهل سيكون التعافي سريعاً أم بطيئاً".

ورجحت وكالة بلومبرغ أن يكون تعافي الطلب على رحلات الطيران القصيرة المدى وبالتالي الطلب على الطائرات الصغيرة ذات الممر الواحد أسرع من تعافي الطلب

380 في تولوز لإنتاج أي 321، ما زالت مطروحة، فإن الحاجة الملحة للمضي قدماً فيه اختفت مع الضغوط المالية الناجمة عن أزمة فيروس كورونا.

وأكد ذلك متحدث باسم إيرباص قائلًا "خططنا لخط إنتاج أي 321



منتجبات بلا أسواق